

اقتصاد العربية في أوضاع اللجوء المعقدة

أبيجيل هانت وإيما سمان ودينا منصور-إيلا وهانريكا ماكس

تشير الأبحاث التي أُجريت مع اللاجئين السوريين في الأردن إلى أنه رغم التحديات الكبيرة، يمكن للاقتصاد العربية أن يساعد اللاجئين على الاندماج في المجتمعات المضيفة ومن ثم تعزيز مشاركتهم الاقتصادية.

هذا الأساس وحده، يمكن القول إن الانخراط في اقتصاد العربية ليس استخداماً أمثل للموارد التنموية والإنسانية الشحيحة.

ولا يوفر اقتصاد العربية بصيغته الحالية العمل اللائق كما تنص عليه لوائح منظمة العمل الدولية. ولذلك، قد يكون من الأنسب التركيز أكثر على تحسين الوصول إلى سبل كسب الرزق في القطاعات التي توفر فرص عمل ذات دخل أكثر استقراراً بالاقتران مع تحسين ظروف العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل القيود البنوية، العملية منها والسياسية، حجرة عثرة أمام وصول المجتمعات المهتمشة إلى اقتصاد العربية. فعلى سبيل المثال، ما زال الاتصال بالإنترنت لكثير من اللاجئين في الأردن محدوداً أو غير موجود أصلاً. وتواجه النساء على وجه الخصوص قيوداً أخرى في الاتصال الرقمي إما لأن ذلك يتطلب في بعض الأحيان إذناً لاستخدام الإنترنت أو بسبب بعض القيود الأخرى التي تفرضها عليهن أमितهن في استخدام التكنولوجيا.

وربما يهتم المزاولون لأنشطة اقتصاد العربية بمعرفة الآثار القانونية المترتبة على هذه الممارسة. فالصورة لم تتضح بعد بشأن ما إذا كان للعمال غير الأردنيين العاملين في أنشطة اقتصاد العربية الحق في الحصول على تصاريح للعمل. ولذلك، قد يبدو أن توسيع نطاق أنشطة اقتصاد العربية من شأنه أن يدعم العمال للوصول إلى العمل غير الرسمي، وتحمل كل من أصحاب العمل والعمال أنفسهم مخاطرهم المحتملة. والأمر أكثر تعقيداً في منصات عمل الجماهير بسبب ما تتميز به هذه المنصات من طابعها العابر للحدود، إذ يمكن أن يكون العمال في بلد ويؤدون مهاماً لعملاء في بلد آخر من خلال منصات تقع في بلد ثالث ما يجعل الأمر غير واضح بشأن أي بلد من الثلاثة سيتحمل المسؤولية القضائية فيه.

وأخيراً، يواجه عمال هذا النوع من الاقتصاد بصفة عامة كثيراً من ظروف العمل الصعبة التي لا تخلو من التحديات بما في ذلك الافتقار إلى الحماية الاجتماعية والقدرة على التفاوض. وإذا كان هذا هو الحال عموماً في هذا النوع من العمل بالنسبة للجميع فما بالنا باللاجئين على وجه الخصوص الذين يواجهون

كما الحال في بقية بلدان العالم، أخذ اقتصاد العربية (gig economy) الذي تعتمد فيه الشركات إلى تطوير منصات متحركة تجمع بين الباحثين عن عمل أو من يعرضون خدماتهم ومن يشتري هذه الخدمات يضرب بجذوره بسرعة في الأردن. وتمكن هذه المنصات الشركات التجارية من طلب أداء مهام محددة بوقت ومدفوعة الأجر من العامل المتاح مع تحميل العامل أو صاحب العمل دفع رسوم أو عمولة للمنصة. يوافق الباحثون عن عمل على تولي هذه المهام 'القصيرة' دون أي ضمانات لأي عمل مستقبلي وغالباً ما يُصنّف هؤلاء على أنهم يعملون لحسابهم أو على أنهم متعاقدون مستقلون لدى شركات اقتصاد العربية. ويمكن تقسيم النموذج التشغيلي لمنصات اقتصاد العربية إلى 'عمل الجماهير' و'العمل تحت الطلب'. يشير مصطلح 'عمل الجماهير' إلى المهام والأعمال التي تُطلب وتُنَفَّذ عبر الإنترنت من خلال 'عمال الجماهير' الموجودين في أي مكان في العالم. أما مهام العمل تحت الطلب فتُنَفَّذ على المستوى المحلي على افتراض قرب مشتري الخدمة ومقدمها.

وفي عام ٢٠١٧، كشفت دراسة أُجريت بتكليف من لجنة الإنقاذ الدولية ونفذها معهد التنمية ما وراء البحار قدرة اقتصاد العربية على توفير فرص اقتصادية للاجئين السوريين اللواتي يعشن حالياً في الأردن^١. ومع أن هذا القطاع ما زال في طور النشوء، بدأت بالفعل بعض الشركات العالمية (مثل أوبر وكريم) وبعض الشركات المحلية (مثل بيلفورون ومرياتي) نشاطاتها في الأردن. ولفهم الآثار المترتبة على ممارسة هذا النوع من العمل سريع التطور ومدفوع الأجر في أوضاع اللاجئين المعقدة، درسنا الإمكانيات والتحديات الكامنة في تضمين اقتصاد العربية في برامج سبل كسب الرزق^٢.

التحديات

ما زال اقتصاد العربية صغير الحجم بلا جدال. ففي جميع أنحاء العالم، يضم هذا النوع من الاقتصاد نسبة متواضعة جداً من القوى العاملة النشطة، وتشير أحدث التقديرات إلى أن هذه النسبة لا تتجاوز في أحسن الأحوال ١,٥٪^٣. وتشير الأبحاث التي أجريتها في الأردن إلى أن عدد اللاجئين السوريين اللائي يعملن في اقتصاد العربية لا يتعدى بضع مئات على الأكثر. وعلى

العاملة. وقد أشار بعض أفراد مجموعات التّركيز إلى أنّ الأعمال السريعة المبنية على اقتصاد العربية يمكن أن يفتح فرص كسب الرزق أمام النّساء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تزيد الأعمال تحت الطلب من احتمالات المشاركة في القطاعات التي تزداد مهارة هؤلاء النّساء فيها مثل إعداد الطعام أو الخياطة.

سبل وضع برامج كسب الرزق القائم على اقتصاد العربية

نعتمد أنّ هناك ما يثبت أهمية بناء برامج سبل كسب الرزق في الأردنّ بحيث تتضمن الفرص المتاحة في اقتصاد العربية وذلك إذا ما أدمجت مع تدابير حماية قوية وخيارات توظيف أخرى. وتشتمل الطرق المحتملة لدعم سبل كسب الرزق هذه على ما يلي:

المشاركة في حوار مع الحكومة: نظراً لانعدام الوضوح بشأن إمكانية تطبيق وإنفاذ لائحة العمل الحالية التي تتعلق باقتصاد العربية، على المزاولين لأنشطة هذا النوع من الاقتصاد التعامل مع الآثار القانونية المترتبة للعمل في اقتصاد العربية والمخاطر المحتملة الناتجة عن دعم أعمال اقتصاد العربية. وإحدى المقاربات التي يمكن أن تجدي نفعاً في هذا الأمر تتمثل في إجراء حوار مع الحكومة الأردنية لتوضيح نوع المشاركة التي تبدي الحكومة استعداداً للسماح بها. وفي الوقت نفسه، سيكون من المفيد المبادرة بمجموعة من الأنشطة الدعائية المؤازرة مثل الدعوة إلى إجراء حوار اجتماعي بقيادة الحكومة حول الفرص التي يقدمها اقتصاد العربية وظروفه والسياسات اللازمة لتعزيز الدمج الإلكتروني والتنظيم.

دعم مشاركة اللاجئين في الانتقال إلى أنشطة اقتصاد العربية: ينبغي للمزاولين رصد بيئة السياسات المتعلقة بمشاركة اللاجئين في اقتصاد العربية، إذ ينبغي لهم توفير المعلومات في الوقت المناسب وباستمرار للاجئين الباحثين عن عمل في اقتصاد العربية أو ممن يشاركون في هذا العمل حالياً بالإضافة إلى توضيح الفرص والمخاطر المرتبطة بها وتقديم الدعم الخاص مثل تدريب محو الأمية الرقمية

تحديات أكبر تتمثل في ازدياد هواجسهم بشأن تقديم البيانات الخاصة بهم عبر الإنترنت ما قد يعرضهم للخطر.

الفرص

مع أنّ اقتصاد العربية يفرض تحدياته الخاصة، فهو يقدم بالفعل بعض الفرص لبرامج سبل كسب الرزق. فالانخراط المبكر في توسع نطاق اقتصاد العربية يمنحنا الفرصة لفهم آثاره الإيجابية والسلبية (بالنسبة لكل من عمال اقتصاد العربية وسوق العمل على نطاق أوسع) ما يسمح بمعالجة الآثار السلبية بصورة استباقية كعلاج وقائي ما دام الوقت يسمح بتشكيل هذه التكنولوجيات وآثارها.

ومع أنّ اقتصاد العربية قد يختلف في بعض النواحي عن أشكال العمل الأخرى الرسمية وغير الرسمية منها المتاحة أمام اللاجئين، يبدو أنّ العاملين في اقتصاد العربية يفهمون قيمة بعض خصائص تطبيقات المنصات مثل السجل المستقل لعدد ساعات العمل المنجزة الذي يحد من مخاطر سرقة الأجور ويسهل الدفع الفوري عند إتمام العمل.^٤ كما يسهل اقتصاد العربية على اللاجئين المشاركة في عمل الجهاير لأنه غير مرتبط بموقع معين. ويمكن أن يوفر ذلك فرصاً اقتصادية جديدة للعمال ذوي المهارات والمؤهلات المناسبة رغم أنه يفرض تحديات بشأن الحكومة وبشأن عدم استقرار أنشطة هذا النوع من العمل.

ويمكن أيضاً أن يساهم اقتصاد العربية في التغلب على العوائق التي تحد من حركة اللاجئين السوريين في المشاركة في القوى



وأخيراً، نوصي بأن يدعم المزاولون جمع الأدلة حول خبرات عمال اقتصاد العربية من أجل إعداد برامج مستنيرة (لدعم تمكين المرأة اقتصادياً) ومن أجل تأييدهم ومناصرتهم (لرفع الوعي بشأن خبرات العمال وحاجاتهم). ويمكن أن تساهم هذه الخطوات مجتمعة في زيادة قدرة العمال الفردية على الانخراط في اقتصاد العربية بل يمكنها أيضاً أن تحسن من ظروف العمل نفسه إلى درجة كبيرة.

أبيجيل هانت a.hunt@odi.org.uk

زميلة باحثة

إيما سامان e.samman@odi.org.uk

مشاركة باحثة

دينا منصور-إيلا d.mansour-ille@odi.org.uk

زميلة باحثة رئيسية

معهد الإنهاء وراء البحار www.odi.org

هانريكا ماكس Henrike.Max@rescue-uk.org

زميلة كارلو شميدت، مسؤولية السياسات- قسم البرامج

الاقتصادية في لجنة الإنقاذ الدولية www.rescue-uk.org

Hunt A, Samman E and Mansour-Ille D (2017) 'Syrian women refugees: A opportunity in the gig economy?', Overseas Development Institute

(اللاجئين السوريين: هل من فرصة لهن في اقتصاد العربية؟)

www.odi.org/syrian-refugees-jordan-gig-economy

2. تتقدم المؤلفات بجزيل الشكر لكل من كيمي بريمان وسوسن عيسى ودافني جاياسينغ وغدير المجالي وباري شوري وإليزابيث ستينورت على إسهاماتهم في هذه المقالة.

3. اعتماداً على حسابات المؤلفات لبيانات منظمة العمل الدولية وأيضاً بناء على

Codagnone C, Abadie F and Biagi F (2016) 'The Future of Work in the Sharing Economy: Market Efficiency and Equitable Opportunities or Unfair Precarisation?', JRC Science for Policy Report EUR 27913, Institute for Prospective Technological Studies

(مستقبل العمل في اقتصاد التشارك: كفاءة السوق وتكافؤ الفرص أم مراوغة غير

مشروعة؟ في علوم من أجل تقرير مركز الأبحاث المشترك حول السياسات أورو 27913) <http://bit.ly/Codagnone-Abadie-Biagi-2016>

Hunt A and Machingura F (2016) 'A good gig? The rise of on-demand, domestic work', ODI (اقتصاد عربية جيد؟ نهوض العمل المحلي حسب الطلب) <http://bit.ly/ODI-GoodGig-Domestic-2016>

Ritchie H A (2017) 'Towards inclusion and integration? Syrian refugee women's fragile new livelihoods in Jordan', SLRC Briefing Paper

(نحو الشمول والإدماج؟ سبل اللاجئين السوريين في كسب الرزق الهشة الجديدة في الأردن) في إحاطة لاتحاد سبل كسب الرزق المؤمّنة

<http://bit.ly/SLRC-Jordan-livelihoods-2017>

والمشورة القانونية. وبالنظر إلى التحديات التي تفرضها أنشطة اقتصاد العربية، ينبغي أن يتضمن هذا الدعم بناء مهارات قابلة للنقل تساعد في تمكين اللاجئين في البحث عن فرص اقتصادية بديلة إذا رغبوا في ذلك.

تشجيع مشاركة الشركات المسؤولة: ربما يملك المزاولون القدرة على تشجيع الشركات لإيلاء اهتمام جاد لمخاوف العمال بما في ذلك مخاوفهم بشأن الخصوصية. وبالإضافة إلى ذلك، ربما يشرع المزاولون في إجراء اتصالات مع شركات عمل الجماهير التي تعمل ضمن إطار نموذج أخلاقي وأكثر شمولية من أجل معرفة مدى اهتمامهم بالعمل مع المجتمعات المستضعفة مثل اللاجئين السوريين. وتتمثل النقطة الجوهرية هنا في ضمان مراعاة هذه الشركات للحاجات الخاصة لهذه الفئات (على سبيل المثال التدريب النشط على في محو الأمية الرقمية) وأن يكون العمل المعروض لائقاً ومرغوباً به.

تيسير تكوين اللاجئين لجمعياتهم: حتى في السياقات التي يُحظَر فيها إنشاء جمعيات للاجئين، عادة ما يُسَمَح لهم بالذهاب معاً إلى التدريب الذي تقوده المنظمات غير الحكومية. وقد تكون هذه الاجتماعات فرصة جيدة من أجل التواصل مع مجموعات النساء (المسجلات) لتدريب النساء ودعمهن، ومن أجل تمكينهن من أجل المضي قدماً باتخاذ الإجراءات الجماعية في مختلف مجالات حياتهن بوسائل من بينها تطوير وفورات الحجم في المشروعات التجارية الصغيرة.° ومقدور المزاولين أيضاً أن ييسروا الروابط بين اللاجئين الممارسين لأنشطة اقتصاد العربية ونقابات العمال. وسيعود ذلك بالنفع على النقابات في رفع مستوى الوعي لديهم بخبرات العمال خاصة في ظل ظهور اقتصاد العربية حتى يتمكنوا من رفع أصواتهم وإسماعها والمناصرة نيابة عنهم.

استكشاف نماذج تعاونية: منذ عهد قريب، سمحت الحكومة الأردنية للجمعيات التعاونية الزراعية بالتقدم بطلبات للحصول على تصاريح عمل للاجئين السوريين بصفتهم أصحاب عمل، والتعامل مع أوراق العمل الخاصة بهم. كما دعمت هذه الجمعيات أيضاً وزارة العمل من خلال توفير المعلومات للاجئين بشأن عملية منح تراخيص العمل وتبصيرهم بحقوقهم واستحقاقاتهم بموجب قوانين العمل. ويمكن أن يتيح تطوير نماذج المنصات التعاونية مع الجمعيات التعاونية التي تتضمن نساءً في الأردن وقادة شركات التكنولوجيا فرصة للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لزيادة وصول العمال إلى العمل مدفوع الأجر وسوق العمل مع التخفيف في الوقت نفسه من التحديات التي يواجهها بعض العمال من التعامل مع نماذج اقتصاد العربية.